

أردت أن اتطرق لهذا الموضوع لما له من أهمية في بيان جهود العلماء في مجال الحديث الشريف، والذي يحول دون التشكيك، والطاعين.

وقد دسّ الحاقدون، والمعادون للإسلام نصوصاً ونسبوا كذباً إلى رسول الله لسبب أو لآخر، حتى اتخذها مَنْ بعدهم أيضاً ذريعة للتشكيك في الحديث، وأن فيه الموضوع والمكذوب، والساذج، والركيك، وقد أبدى علماء الحديث في بيان ما هو موضوع، ومكذوب، وأسباب ذلك ودوافعه، وبيان ما هو مردود من غيره، حتى صُنّف الحديث، وظهر فيه النقي والخبيث، والمقبول والمردود، وحتى تنقشع سحابة الشكوك، ونعرف ما يمكن أن نضع أيدينا عليه من الأحاديث المقبولة.

والوضع في الحديث له دوافع كثيرة، وأسباب عديدة وقد هيأ لذلك ما كان للنص الديني من قدسية في نظر الناس فلم يقتنعوا بشيء إلا حينما يسانده نص ديني، ولما لم يتمكنوا من تطويع النص القرآني لأهوائهم وأغراضهم؛ لجأوا إلى الحديث يأتون بنصوص تحاكي متن أحاديث رسول الله، وفي الوقت نفسه تخدم أهواءهم، وأغراضهم، ويضعون لها سنداً حتى يُقدّم للناس على أنه حديث شريف، وهو نص مكذوب موضوع منسوب كذباً إلى رسول الله.

أما الجو الذي هيأ لهذا الاتجاه الخطير هو بداية ظهور الفتنة بدءاً بمقتل عثمان بن عفان، ثم التحكيم بين علي ومعاوية.

ويبدو أن المنازعات بدأت في الظهور بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهكذا كانت الخلافة أول مسألة ظهر واشتد فيها الخلاف بين المسلمين، إذ توفي رسول الله، ولم يعين من يخلفه ولم يبين كيف يكون الاختيار.

وما حدث بين الأنصار والمهاجرين في سقيفة بنى ساعدة وأن كلاً منهم يرى أن الخلافة فيهم، وبعد مناقشات، وأخذ ورد تمت البيعة لأبي بكر. ولم يكن علياً حاضراً لانشغاله مع أهله في أخذ العدة لدفن جثمان الرسول.